الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
النائب عماد الدائمي
دائرة مدنين

تونس في 25 جانفي 2019

الى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي موجه إلى السيد وزير النقل

الموضوع: بخصوص المعطيات الرائجة عن حدوث عملية اختلاس كبرى في حسابات الشركة الجهوية للنقل في باجة

السيد الوزير،
تحية طيبة وبعد،

بلغتنا معطيات عن اكتشاف مصالحكم لعملية اختلاس لمبالغ مرتفعة تقارب 300 ألف دينار من حسابات الشركة الجهوية للنقل في باجة في الأيام القليلة الماضية من قبل أحد موظفي الشركة.

وحيث أن الموضوع محاط بتكتم شديد، يروج أنه مرتبط بهوية الشخص المتورط وانتمائه السياسي،

ودرء لأي شكوك بالتواطئ في التكتم عن جريمة في حق المال العام، وفي محاولة ايجاد تسويات وحلول غير قانونية مع المتورطين فيها على حساب القانون والتراتيب المعمول بها،

نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بكل المعطيات بخصوص العملية المفترضة، وبخصوص الاجراءات التي قامت بها الوزارة للتحقيق فيها وابلاغ النيابة العمومية بها، أو تكذيب الخبر ونفي الاشاغة في صورة عدم حصول عملية الاختلاس.

وشكرا

عماد الدائمي

مجلس نواب الشعب
الواردات
25 جانفي 2019
رمز الإدارة ..... 306 ..... /عدد

العنوان : 1 نهج أبو بكر الصديق المنزه 6 الهاتف والفاكس: 71237497 الجوال: 29989902
البريد الالكتروني: imed.daimi@alirada.tn

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

تونس في 04 فيفري 2019

صادر 39 60 2019

من وزيـر النقـل

إلـى عنايـة السيـد رئيـس مجلـس نواب الشعـب

مجلس نواب الشعب
الواردات
04 فيفري 2019
رمز الإدارة

الموضـوع: الإجابة على سؤالين كتابيين.
المرجـــع: مكتوبكم عدد 310 بتاريخ 6 فيفري 2019.
المصاحيب: 02.

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، يشرفني بأن أوافيكم صحبة هذا، بإجابة وزارة النقل على سؤالين كتابيين توجّه بهما النائبان السيد **سالم لبيض** والسيد **عماد الدايمي**.

هذا وتبقى مصالح وزارة النقل على ذمّة السيدين النائبين لتقديم أية إيضاحات يطلبانها في الغرض.

والسـلام

وزيـر النقـل
هشـام بـن أحمـد

الجمهورية التونسية
وزارة النقل

رد وزارة النقـل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد عماد الدّايمي
مرجع الإحالة	عدد 310 بتاريخ 06 فيفري 2019.
نص السّؤال	**بخصوص المعطيات الرائجة عن حدوث عملية اختلاس كبرى في حسابات الشركة الجهوية للنقل في باجة:** بلغتنا معطيات عن اكتشاف مصالحكم لعملية اختلاس لمبالغ مرتفعة تقارب 300ألف دينار من حسابات الشركة الجهوية للنقل في باجة في الأيام القليلة الماضية من قبل أحد موظفي الشركة. وحيث أن الموضوع محاط بتكتم شديد، يروج أنه مرتبط بهوية الشخص المتورّط وانتمائه السياسي، ودرء لأي شكوك بالتواطئ في التكتم عن جريمة في حق المال العام، وفي محاولة إيجاد تسويات وحلول غير قانونية مع المتورطين فيها على حساب القانون والتراتيب المعمول بها، نطلب منكم مد مجلس نواب الشعب الموقر بكل المعطيات بخصوص العملية المفترضة، وبخصوص الإجراءات التي قامت بها الوزارة للتحقيق فيها وإبلاغ النيابة العمومية بها، أو تكذيب الخبر ونفي الاشاعة في صورة عدم حصول عملية اختلاس.

رد وزارة النقـل

على إثر ورود معلومات إلى وزارة النقل تتعلق بشبهة استيلاء على أموال عمومية بالشركة الجهوية لنقل بولاية باجة منسوبة إلى أحد الإطارات بهذه الشركة، تولّت وزارة النقل تكليف فريق عن التفقدية لعامة بإجراء مهمة تفقد حول الموضوع.

وبعد عمليات التقصّي والتحرّي الأوّلية تبيّن حصول عمليّة اختلاس مبلغ مالي يناهز 256 ألف دينار. يتمثّل هذا المبلغ في تحويلات بنكيّة مزوّرة بقيمة 125 ألف دينار والاستيلاء على مبالغ مالية بقيمة حوالي 131 ألف دينار من الخزينة المركزية للشركة وذلك بعد جرد أوّلي شمل سنة 2018 وجانفي 2019.

وقد تم رفع دعوى جزائية بتاريخ 23 جانفي 2019 ضدّ المشتبه به وكل من سيكشف عنه البحث لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بباجة، سجّلت تحت عدد 1078/019، من أجل استيلاء أجير على أموال مؤجّره والمشاركة في ذلك.

والقضية لا تزال منشورة، هذا وتجدر الإشارة الى أنه قد تم إلقاء القبض على العون المذكور.